الاخيرة. وعلى هذا الصعيد، رأت أوساط صحفية عربية ان «البديل عن هجوم السلام يحتاج الى رؤية جديدة للصراع مع العدو، وربما الى ايديولوجيا متجددة تعيد الشعب الفلسطيني الى موقعه الأصلي» (ساطع نور الدين، **السفير**، بيروت، ٢/١٠/١٩٨٩). الّا ان بعض المصادر المقرّبة من رئاسة اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. أكد ان لدى المنظمة توجهاً جديداً لشدّ مفاصل المشروع الفلسطيني، لاعطاء هجوم السلام زخماً أكثر تماسكاً، في ضوء ما حققه المشروع من تضامن دولي وفي انتظار الافلاس الكامل للمبادرة الاسرائيلية وللدعم الاميركي لها (**الحوادث**، ١٣/١٠/١٩٨٩).

كل هذه التطورات، كانت، عملياً، محط دراسة وبحث في اجتماعات المجلس المركزي الفلسطيني، لتحديد موقف فلسطيني، رسمي، موحّد، من الجهود السلمية في المنطقة.

اجتماعات المجلس المركزي

جاءت اجتماعات المجلس المركزي الفلسطيني ١٥ ـ ١٧/١٠/١٩٨٩، في بغداد، للتدارس بخصوص الموقف الرسمي الفلسطيني من مشروع الانتخابات، طالما ان اسرائيل قدّمت مبادرتها، والقاهرة طرحت افكاراً على شكل استيضاحات الى الحكومة الاسرائيلية، وواشنطن قدّمت اقتراحاتها، والاتحاد السوفياتي قدّم اقتراحه، وكذلك الصين، خلال زيارة عرفات لبكين (٤ ـ ٦/١٠/١٩٨٩).

وجدير بالذكر انه سبقت اجتماعات المجلس المركزي، في بغداد، اجتماعات تمهيدية تمّت في تونس؛ وكان أبرزها اجتماعان: اجتماع موسّع ضمّ جميع القيادات السياسية الفلسطينية مع أعضاء اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. واجتماع آخر ضمّ اعضاء قيادة «فتح» فقط. واعتبر الاجتماعان متمّمين لبعضهما. وكان موضوع البحث الرئيس، خلالهما، هو دراسة حالة الجمود التي وصلت اليها الحالة السياسية، سواء على صعيد الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، أو على صعيد الجهود المصرية التي تبلورت في صيغة الاسئلة العشرة المصرية (**اليوم السابع**، ١٦/١٠/١٩٨٩).

وحرصت القيادة الفلسطينية، على استجلاء الموقف المصري قبيل اجتماعات المجلس المركزي مباشرة. وفي هذا الاطار، قام وفد فلسطيني، برئاسة عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، محمود عباس (ابو مازن)، بزيارة الى القاهرة، التقى خلالها مع نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد. واثر اللقاء، صرّح عباس بأنه جاء في اطار التشاور حول معالجة القضايا المطروحة كافة. وأضاف: «اننا نتوجه الى بغداد، بعد هذا الاجتماع، لطرح كافة الافكار التي نوقشت على القيادة الفلسطينية المتمثلة في المجلس المركزي» (**الاهرام**، ١٥/١٠/١٩٨٩).

من جهة أخرى، عقد المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية اجتماعاً خاصاً لدراسة أبرز المهمات السياسية التي تقع على عاتق المجلس المركزي، ورأى المكتب السياسي انها «تنصبّ على ضرورة تطوير الدعم للانتفاضة، والتأكيد على رفض خطة شامير، وكل المشاريع والخطط المنبثقة عنها، أو التي تنطلق من على أرضيتها، وتتجاهل وحدة الشعب الفلسطيني في أماكن تواجده كافة... كما تتجاهل وحدانية تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية» (**الحرية**، ٢٢/١٠/١٩٨٩).

والواقع ان المجلس المركزي الفلسطيني ناقش مجموعة من القضايا السياسية والتنظيمية المستجدة وأصدر بياناً حدّد فيه الموقف الفلسطيني في خمس نقاط (نصها في «بيان المجلس المركزي الفلسطيني...»، في «وثائق» هذا العدد، ص ١٥٢ ـ ١٥٥). وأشار البيان الى ضرورة «السعي الى اقامة الجبهة العربية الشعبية والمساندة للانتفاضة من جميع القوى والاحزاب والمنظمات والاتحادات العربية والشخصيات الوطنية وتعزيز لجان مناصرة الانتفاضة».

وأفادت المصادر السياسية المختلفة بأن مناقشات المجلس المركزي أظهرت درجة عالية جداً من الالتقاء على تحليل السياسة الاميركية، والكشف عن انحيازها الظاهر لصالح اسرائيل، وضد المصالح والحقوق الوطنية الفلسطينية. واثر انتهاء المجلس المركزي من أعماله، وصل عرفات القاهرة، بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٨٩. وفور وصوله العاصمة المصرية صرّح بأن زيارته لمصر تستهدف متابعة المشاورات مع الرئيس مبارك. وقال: «ان هذه المشاورات تأتي بصفة خاصة في مواجهة التطورات الجارية»